يزخر تاريخ الجيش العراقي، منذ تاسيسه في عام 1921، بالكثير من الحروب والانقلابات. اليوم، وبعد عقود على حروبه الاقليمية، بات الجيش في مئويته امام تحدّيات مغايرة: المنافسة مع المليشيات في الداخل، بعدما توسعت الاخيرة في السيطرة على الارض وجذب الشباب اليها

الجيش العراقي في مئويته

حرب ناعمة مع المليشيات المستحوذة على المال والدعم الخارجي

من استعراض عسكري للجيش في كركوك امس (علي مكرم غريب/الاناضول)

بغداد ـ **زيد سالم**

حلّت الذكرى المئوية الأولى لتاسيس الجيش العراقي، التي احتفلت بها البلاد امس الأربعاء باستعراض عسكري كبير وسط بغداد، في ظل تحدٍ كبير يواجهه من المليشيات، التي تنافسه على الحضور والسيطرة على الأرض وجذب الشبان إليها، بعد عقود حافلة بالأحداث والمحطات كان الجيش فيها العنصر الأساسي في كل ما مرّت به بلاد الرافدين. لكنه يبقى العنصر الوحيد الذي يتفق جميع العراقيين على أهمية دعمه والاهتمام به.

وطبلة السنوات المائة منذ تاسيسه في 6 يناير/كانون الثاني 1921، واجه الجيش العراقي سلسلة حروب خارجية وداخلية، وزُجّ به في ميادين السياسة والانقلابات الدموية منذ منتصف القرن الماضي. في المقابل، سجّل علامات مضيئة في حروب التحرير العربية مع الاحتلال الإسرائيلي، إذ خاض معارك متتالية برية وجوية في الجولان السوري وسيناء المصرية وجبهة الأردن. وفي مدينة الخليل الفلسطينية، حيث خاض إحدى أبرز معاركه، اكتسب الجندي المنتسب إلى الجيش العراقي لقب «أبو خليل»، الذي لا يزال يرافقه لغاية الآن.

وخاض الجيش العراقي حربا ضد إيران (1980 ـ 1988)، خرج منها منتصراً. وفي عام 1990، زُجّ الجيش في عملية احتلال الكويت، التي انتهت بحرب الخليج عام 1991 بقيادة الولايات المتحدة، فخرج منهكاً من الحرب بخسائر كبيرة، اضعفت قدراته بنسبة تجاوزت الـ70 في المائة. وفي عام 2003 قضى على المؤسسة العسكرية بقرار من الحاكم المدني بول بريمر القاضي بحلّ الجيش وتاسيس اخر بدلاً منه، إثر احتلال بغداد في 9 إبريل/نيسان 2003. مع العلم أن القوات العراقية قاتلت بشكل غير متكافئ ضد القوات الأميركية والبريطانية في البصرة وعلى أسوار العاصمة بين 20 مارس/ آذار 2003 و9 إبريل منه، قبل حسم المعركة لصالح الاحتلال الأميركي.

وكان التحدي الأخطر بعد ذلك هو احتلال تنظيم «داعش» مساحات شاسعة من البلاد عام 2014، حينها كان الجيش منهكاً بالفساد والتغلغل الطائفي الذي فرضته سياسة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، لكنه سرعان ما استعاد عافيته في السنوات الأخيرة بفعل الدعم الكبير الذي تلقاه، لا سيما في فترة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي 2014 ولغاية 2018. وحل الجيش العراقي في عام 2020 في المرتبة الـ50 عالمياً من اصل 138 جيشاً، في حين كان تصنيفه من بين أول 10 جيوش على مستوى العالم قبل احتلال الكويت عام 1990.

ووفقاً لمصادر عسكرية عراقية، تحدثت لـ«العربي الجديد»، يبلغ تعداد الجيش الحالي نحو نصف مليون جندي، موزعين على 14 فرقة عسكرية منتشرة في مختلف مدن البلاد، باستثناء إقليم كردستان العراق. كما ارتفع عدد المقاتلات لديه لأكثر من 70 طائرة، من بينها 36 مقاتلة من طراز «اف 16» المطوّر، فضلاً عن نحو 20 مروحية قتالية. في المقابل، يراوح سلاحا الصواريخ والدفاع الجوي مكانهما مقارنة بدول الجوار، كالسعودية وإيران، لأسباب يصفها البعض بأنها سياسية وبضغوط أميركية، كون عقيدة الجيش العراقي ما زالت قائمة على أساس أن العدو هو الاحتلال الإسرائيلي. وهي العقيدة التي أرساها العراق بعد نكبة عام 1948، واستمرت مع كتابة الدستور الجديد عام 2005 الذي تنصّ المادة 201 منه، على الإعدام لمن يتورط في التواصل مع الكيان الصهيوني أو الترويج له أو دعمه.

وعلى الرغم من انتصار الجيش العراقي في الحرب على تنظيم «داعش»، إلا أن هذا النصر فتح باب النار بينه وبين المليشيات المسلحة المرتبطة بإيران. فالمليشيات تجذب الشبان إليها بمحفزات عدة لا يملكها الجيش، ومنها الأموال ووسائل ترغيب أخرى، وتمارس المليشيات حرباً ناعمة وخفية ضد الجيش، عبر تسطيح دوره في أمن بعض المناطق، والترويج لأن الفصائل المسلحة في هيئة «الحشد الشعبي» تمتلك الخبرات الأفضل.

عقيدة الجيش قائمة على أن العدو هو الاحتلال الإسرائيلي

مسؤول عراقي: جهات مسلحة موالية لإيران تسعى لتقزيم الجيش

من جهته، ذكر مسؤول رفيع في ديوان وزارة الدفاع في بغداد، أن «تحدي الجيش في مئويته هو إثبات أنه القوة الأولى في العراق». وأضاف المسؤول في حديث لـ«العربي الجديد»، أن جهات مسلحة موالية لإيران أكثر من العراق، تسعى إلى تقزيم الجيش وجعله قوة ثانية وراءها. وهذا السعي لا يشمل فقط محاولات امتلاك المليشيات سلاحاً ثقيلاً ونوعياً، بل من خلال التغلغل في الجيش وتفتيته، وبمساعدة سياسيين وأحزاب. وكشف أن «قيادات في الجيش وشخصيات وطنية تعي هذا المخطط ويمكن اعتباره الأخطر الذي يهدد الجيش، وتقوده مليشيات لا يمكن أن تتحرك إلا بتوجيهات إيرانية، مثل كتائب حزب الله والعصائب والنجباء وبدر وغيرها». وشدّد على أن «وزارة الدفاع لا تتمتع بالقدر الكافي من الحرية في إصدار قراراتها، خصوصاً مع تنامي نفوذ الأحزاب الموالية لإيران داخل الوزارة، وتعيين أشخاص ليسوا عسكريين ضمن الجيش، يُطلق عليهم محلياً تسمية (ضباط الدمج)، ويؤثرون على مسيرة الجيش وسمعته». وأوضح أن «بعض الأحزاب والفصائل المسلحة، تزيد من دعم الأقسام الدينية في المؤسسات العسكرية في العراق، وزجّ أعداد كبيرة من رجال الدين في الغرف التي باتت تعرف باسم (التوجيه العقائدي)، وعقد ندوات لضباط الجيش والعساكر هدفها توجيه العناصر الأمنية دينياً وطائفياً نوعاً ما، وهو ما لا ينسجم مع أسس القوات العسكرية».

في السياق، قال المتحدث العسكري باسم الحكومة العراقية العميد يحيى رسول، لـ«العربي الجديد»، إن «المؤسسة العسكرية في العراق باتت قوية جداً بعد تحقيق النصر على تنظيم داعش في زمن قياسي، ويستحق الجيش كل الدعم الشعبي». وأوضح أن «كلية الأركان العراقية مستمرة بتخريج أمهر الأفراد الأمنيين والعسكريين المتشبعين بالروح الوطنية، لمواجهة كل التحديات المتمثلة في إنهاء ما تبقى من تنامي نفوذ الأحزاب الموالية لإيران داخل الوزارة، وتعيين أشخاص ليسوا عسكريين ضمن الجيش، يُطلق عليهم محلياً تسمية (ضباط الدمج)، ويؤثرون على مسيرة الجيش وسمعته». وأوضح أن «بعض الأحزاب والفصائل المسلحة، تزيد من دعم الأقسام الدينية في المؤسسات العسكرية في العراق، وزجّ أعداد كبيرة من رجال الدين في الغرف التي باتت تعرف باسم (التوجيه العقائدي)، وعقد ندوات لضباط الجيش والعساكر هدفها توجيه العناصر الأمنية دينياً وطائفياً نوعاً ما، وهو ما لا ينسجم مع أسس القوات العسكرية».

في السياق، قال المتحدث العسكري باسم الحكومة العراقية العميد يحيى رسول، لـ«العربي الجديد»، إن «المؤسسة العسكرية في العراق باتت قوية جداً بعد تحقيق النصر على تنظيم داعش في زمن قياسي، ويستحق الجيش كل الدعم الشعبي». وأوضح أن «كلية الأركان العراقية مستمرة بتخريج أمهر الأفراد الأمنيين والعسكريين المتشبعين بالروح الوطنية، لمواجهة كل التحديات المتمثلة في إنهاء ما تبقى من تنامي نفوذ الأحزاب الموالية لإيران داخل الوزارة، وتعيين أشخاص ليسوا عسكريين ضمن الجيش، يُطلق عليهم محلياً تسمية (ضباط الدمج)، ويؤثرون على مسيرة الجيش وسمعته». وأوضح أن «بعض الأحزاب والفصائل المسلحة، تزيد من دعم الأقسام الدينية في المؤسسات العسكرية في العراق، وزجّ أعداد كبيرة من رجال الدين في الغرف التي باتت تعرف باسم (التوجيه العقائدي)، وعقد ندوات لضباط الجيش والعساكر هدفها توجيه العناصر الأمنية دينياً وطائفياً نوعاً ما، وهو ما لا ينسجم مع أسس القوات العسكرية».

في السياق، قال المتحدث العسكري باسم الحكومة العراقية العميد يحيى رسول، لـ«العربي الجديد»، إن «المؤسسة العسكرية في العراق باتت قوية جداً بعد تحقيق النصر على تنظيم داعش في زمن قياسي، ويستحق الجيش كل الدعم الشعبي». وأوضح أن «كلية الأركان العراقية مستمرة بتخريج أمهر الأفراد الأمنيين والعسكريين المتشبعين بالروح الوطنية، لمواجهة كل

للحديث تتمة...

مسار حل مغيَّب في ليبيا

اسامة علي

يعلم الليبي جيداً أن كل الاتفاقات والمبادرات المتتالية طيلة سنوات أزمة بلاده، زادت من معاناته الحياتية ومزقت بلاده، بل وهي في طريق التفتيت، وفيما انتهت بعض المسارات إلى اتفاق، كالمسار العسكري، وبعضها يكافح من أجل الوصول إلى اتفاق، كالسياسي، يبقى المسار الاقتصادي الذي يمثل طريق استمرار الأزمة ومفتاح حلها أيضاً، مغيباً. المتابع لخلفيات الأزمة، عبر سنواتها العشر، يلحظ أن الاقتصاد وراء تفاقمها، فيما الخطابات المناطقية التي يطلقها المتصارعون تتزايد كثافتها كل يوم، ويستثمرها كل طرف. كان التهميش والفيدرالية والسيطرة على النفط، الوتر الذي لعب عليه اللواء المتقاعد خليفة حفتر ليحوّل أبناء المناطق الشرقية إلى خزان بشري لحروبه، وفي الغرب استُخدمت خطابات للتحشيد ضد «الغزاة» من الشرق. خلال كل ذلك، باتت العقول تستمرئ بشكل اعتيادي مسميات مثل «التحرير والعودة من حيث جاؤوا»، بل أيضا تراهم استساغوا مصطلحات كـ«الهدنة ومناطق منزوعة السلاح»، وكأنه صراع وحرب بين شعبين أو أمتين، وليس نزاعاً ليبياً مسلحاً يمكن أن ينتهي باتفاقات اجتماعية وصلح. كل المطالب المناطقية يقف وراءها الاقتصاد، وقد تبدو واقعية، مثل المطالبة بتفعيل الإدارة المحلية في البلديات أو المحافظات لإذابة المركزية، لكن خطاب الكراهية المكرس لمفهوم الإقليم وربما التقسيم وفق الأساس الفيدرالي، تغوّل مع الوقت، متغذياً على الحروب التي كرست المناطقية والعنصرية، لتتحول تلك المطالب العادلة إلى رفض لمبدأ التعايش السلمي.

يدرك الليبي بوضوح أن أقرب مقاربات الحل تكون اقتصادية للاستجابة لتلك المطالب العادلة، وبدلاً من خطاب الكراهية وتكريس التقسيم يمكن أن تظهر مصطلحات كتنويع الثروة، والعاصمة الاقتصادية، والفرص المتساوية في التوظيف، وتوزيع المؤسسات السيادية. خلال شهرين عُقدت عشرات الجلسات في المسار السياسي، وأكثر من ست للمسار العسكري. لكن ماذا عن المسار الاقتصادي الذي لم تخصص له سوى جلستين، الأولى مطلع العام الحالي في القاهرة، والثانية قبل أسابيع في جنيف، من دون أن يُعرف مَن هم المشاركون الليبيون في الاجتماعين، ولا حتى النتائج، وسط تساؤلات عن سبب دعوة الأمم المتحدة لعدة دول للمشاركة في الاجتماع الأخير في جنيف، على الرغم من أنه مسار اقتصادي ليبي؟

شكري وكامل إلى طرابلس لتشغيل السفارة

يزور كلّ من سامح شكري واللواء عباس كامل، طرابلس، قريباً، لتدشين سفارة مصر، واستكمال مباحثات تحسين العلاقة مع غرب ليبيا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، عن ترتيبات لزيارة مزمعة لوزير الخارجية المصري سامح شكري، ورئيس جهاز الاستخبارات العامة اللواء عباس كامل، إلى العاصمة الليبية طرابلس، خلال الفترة القريبة المقبلة. وأوضحت المصادر أن الزيارة المرتقبة ستأخذ طابعاً رسمياً علنياً، ومن المقرر أن يتم خلالها تدشين العمل مجدداً بالسفارة المصرية في طرابلس، كاشفة في الوقت ذاته أن العمل لن يكون بمستوى تمثيل سفير دائم، وإنما سينطلق بقائم بالأعمال، لافتة إلى أنه سيتم أيضاً تدشين العمل بقنصلية في مدينة بنغازي في الشرق الليبي.

وقالت المصادر إن الفترة الماضية شهدت تقديم كافة الأطراف الفاعلة في الغرب الليبي تعهدات بحماية المصالح المصرية على أراضي غرب ليبيا، وفي مقدمتها مقر السفارة، وهو تعهد قدّمه بشكل واضح قائد المنطقة العسكرية الغربية، اللواء أسامة الجويلي، حينما التقى الوفد المصري الذي زار طرابلس أخيراً، بقيادة مسؤول اللجنة المصرية المعنية بالشأن الليبي، اللواء أيمن بديع. وأوضحت المصادر أن الفترة الأخيرة شهدت مشاورات موسعة بشأن مشاركة شركات وعمالة مصرية في عمليات إعادة الإعمار، موضحة أن حكومة الوفاق الليبية والكتل الفاعلة في قرارات غرب ليبيا، أبدت موافقة على مشاركة الشركات المصرية. وقالت المصادر إن مصر تبذل جهوداً واسعة في الوقت الراهن، لمنع اللواء المتقاعد خليفة حفتر من تنفيذ عملية عسكرية واسعة في الجنوب الليبي، مشددة في الوقت ذاته على أن القاهرة ترفض بشدة انزلاق الوضع في ليبيا إلى المواجهات العسكرية مجدداً، لقطع الطريق امام أي أطراف للتدخل مجدداً، أو جرّ القاهرة إلى سجال عسكري في الوقت الراهن.

وبحسب المصادر، فإن الإمارات سعت أخيراً لفتح قنوات اتصال رسمية مع أطراف في غرب ليبيا، لتطوير العلاقات العلنية معها ولمنافسة نفوذ أطراف إقليمية هناك، إلا أنها فوجئت بموقف رافض، في ظل اتهامات بالتورط في عمليات قتل داخل الأراضي الليبية، وفي مقدمتها قصف الكلية الحربية في مصراتة العامة الماضي، والذي راح ضحيته العشرات من الشباب الليبي. وقالت المصادر إن أبوظبي سعت من خلال دفع حفتر لشنّ هجوم، إلى فرض نفسها كطرف يتم السعي نحوه للتدخل لوقف الهجوم العسكري في حال تنفيذه، ولكي تعود كطرف أصيل على طاولة المفاوضات المعنية بالشأن الليبي، بعدما تم تهميشها أخيراً، من قبل روسيا، وتحرك مصر بعيداً عنها.

وتحدثت المصادر عن وجود توتر في العلاقات بين الإمارات وروسيا بشأن ما يجري في ليبيا، نظراً للتنسيق الروسي التركي، بعيداً عن أبوظبي.

في سياق ذي صلة، كشفت مصادر ليبية مقربة من معسكر شرق ليبيا، عن خلافات داخل قاعدة الرجمة، أسفرت عن استبعاد وتهميش المتحدث باسم مليشيات الشرق الليبي أحمد المسماري، ونزع معظم صلاحياته بقرار من صدام، نجل خليفة حفتر، الذي نقل كافة صلاحيات المسماري إلى اللواء خالد المحجوب، رئيس ما يُعرف بإدارة التوجيه المعنوي في مليشيات شرق ليبيا. وأوضحت المصادر أن السبب الرئيسي للخلافات يرجع بسبب قيام المسماري باتصالات مع أطراف عسكرية كانت منشقة عن معسكر حفتر، متواجدين في غرب ليبيا، من دون علم حفتر وأبنائه، وهو الأمر الذي أغضب صدام حفتر، الذي أصدر أوامر بنزع صلاحيات المسماري، وتخفيض الحراسة المرافقة له.

من جهة أخرى، عقدت المبعوثة الأممية بالإنابة في ليبيا، ستيفاني وليامز، الإثنين الماضي، الاجتماع الأول للجنة الاستشارية المكونة من 18 عضواً من أعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي، وذلك عبر الاتصال المرئي لمناقشة أهداف ومهام هذه اللجنة والإطار الزمني المحدد لعملها. وجدّدت وليامز التأكيد أن اللجنة ذات مهمة استشارية، وستعمل على مدى أسبوعين لإنتاج وتقديم توصيات لمعالجة الاختلاف الذي برز حول آلية اختيار السلطة التنفيذية، وإجراءات تسمية أعضائها، وتقديم توصيات بشأن عملية الترشيح، وبناء التوافقات بين أعضاء الملتقى. كما عقدت اللجنة القانونية جلستها الافتراضية الثالثة، وتبادل خلالها عدد من أعضاء اللجنة مقترحات للترتيبات الدستورية للانتخابات الوطنية. وشملت المقترحات مجموعة من الخيارات التي تهدف إلى تسهيل تنفيذ خريطة الطريق التي توافق عليها أعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي منتصف شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

سيكون العمل في السفارة بمستوى قائم بالأعمال

شرق غرب

الحوثيون: اسقطنا طائرة سعودية

أعلنت جماعة «أنصار الله» (الحوثيين)، أمس الأربعاء، إسقاط طائرة تجسسية سعودية في محافظة الجوف، شمال اليمن. وقال المتحدث العسكري باسم الجماعة يحيى سريع، في بيان نشره على «تويتر»، إن الدفاعات الجوية التابعة للجماعة أسقطت طائرة تجسسية مقاتلة تابعة لسلاح الجو السعودي في سماء الجوف. وأشار إلى أنه «تم استهداف الطائرة بصاروخ مناسب».

(العربي الجديد)

هادي يتهم «أنصار الله» بتهديد الملاحة الدولية

اتهم الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي (الصورة)، أمس الأربعاء، الحوثيين بتعطيل الملاحة الدولية واستهداف المدنيين في اليمن. وقال، خلال لقائه المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، في الرياض، إن «جماعة الحوثي تنفذ أجندة إيران لزعزعة أمن واستقرار اليمن والمنطقة، وتعطيل الملاحة الدولية، إضافة إلى استهداف المدنيين».

(العربي الجديد)

مقتل ثلاثة من قوات النظام في درعا

قتل ثلاثة من عناصر النظام السوري، أمس الأربعاء، بهجمات متفرقة في درعا، بعد يوم من إرسال النظام السوري تعزيزات إلى المحافظة تمهيداً لشن حملات أمنية في ريفها الغربي. وقال الناشط محمد الحوراني إن مجهولين قتلوا عنصراً في «الفيلق الخامس» في كحيل. وهاجم مجهولون عنصراً من الأمن العسكري في حي طريق السد بمدينة درعا، ما أدى إلى مقتله. كما قتل ثالث في منطقة درعا البلد.

(العربي الجديد)

السودان يوقع «اتفاقيات إبراهام»

وقعت الخرطوم وواشنطن، أمس الأربعاء، على «اتفاقيات إبراهام» للتطبيع مع إسرائيل. ووقع عن الجانب السوداني وزير العدل نصر الدين عبد الباري، وعن الجانب الأميركي وزير الخزانة ستيفن منوتشين. وأكد رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان (الصورة)، خلال اجتماع مع منوتشين، أن «ما قام به الجيش السوداني على الحدود مع إثيوبيا هو إعادة انتشار داخل حدود البلاد»، متعهداً بمعالجة الخلافات مع أديس أبابا.

(العربي الجديد)

نائب أميركي يعتزم درس استئناف المساعدات للفلسطينيين

أعلن الرئيس الجديد للجنة الخارجية في مجلس النواب الأميركي غريغوري ميكس، أمس الأربعاء، أنه سينظر في استئناف المساعدات الإنسانية للفلسطينيين، في سياق سياسة الرئيس المنتخب جو بايدن المؤيدة لحل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني يقوم على دولتين. وأيد ميكس عودة تمثيل دبلوماسي فلسطيني إلى الولايات المتحدة بعدما أغلقت إدارة الرئيس الخاسر دونالد ترامب البعثة الدبلوماسية الفلسطينية في واشنطن. وأعلن أنه لن يتم استخدام المساعدات التي تقدمها لإسرائيل كوسيلة ضغط لحملها على الموافقة على قيام دولة فلسطينية.

(فرانس برس)

تونس: إقالة وزير الداخلية تفتح صراع الرئاستين

شكلت إقالة رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي لوزير الداخلية توفيق شرف الدين حدثاً بارزاً في علاقة رئاستي الدولة والحكومة، لأنها إعلان عن فكّ الارتباط بين المشيشي والرئيس قيس سعيّد

تونس ـ **وليد التليلي**

تحمل إقالة رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي، لوزير الداخلية توفيق شرف الدين من منصبه، أمس الأول الثلاثاء، رسالة سياسية مباشرة للرئيس التونسي قيس سعيّد، وخروجاً للصراع بين الرئاستين إلى العلن، بعد أشهر من الحرب الباردة، نتيجة علاقة شرف الدين بقصر قرطاج، بعدما اقتُرح للحقيبة بإيعاز ودفع من سعيّد.

ويبدو أن إبعاد شرف الدين سيكون له وقع كبير في علاقة المشيشي برئيس الدولة، إذ يعده خصوم سعيّد رجل القصر في حكومة المشيشي، باعتباره حاملاً لمشروعه وأكثرهم ولاءً له، إذ قاد الرجل وادار الحملة التفسيرية لسعيّد خلال الانتخابات الرئاسية في محافظة سوسة، وكان من أشد المدافعين عنه في جهة الساحل التونسي. ولكن تفاصيل الصراع بين الرئيسين تعود إلى أشهر مضت، أي مرحلة تشكيل الحكومة نفسها، عندما كانت العلاقة على أحسن ما يرام بين المشيشي وسعيّد، الذي اقترحه لرئاسة الحكومة وفق ما يتيحه له الدستور بعد استقالة إلياس الفخفاخ. ولكن هذه العلاقة سرعان ما تدهورت، عندما بدأ المشيشي يكتشف أن البعض يريده وزيراً أول (رئيس حكومة) يأتمر بأمر الرئيس كما في الأنظمة الرئاسية، وليس رئيس حكومة بصلاحيات واسعة.

وأكدت أحداث يوم الخميس 27 أغسطس/ آب الماضي هذه النوايا، عندما أعلن المكلف بتشكيل الحكومة حينها، هشام المشيشي، صباحاً، التخلي عن وليد الزيدي في تشكيلة الحكومة المقترحة بوزارة الثقافة وتعويضه بشخصية أخرى. واتخذ المشيشي هذا القرار «إثر التصريحات الصادرة عن وليد الزيدي، المقترح لتولي هذه الحقيبة، والتي عبر فيها عن تعففه عن تحمّل هذه المسؤولية»، وفق ما جاء في بيان للمكلف بالإعلام لدى المشيشي. وأضاف البيان أن المشيشي اكد أنه لا مجال للتردد في خدمة تونس والتعفف عن تلبية نداء الواجب الوطني. ولكن مساء اليوم نفسه، أعلن سعيّد «تثمينه ودعمه ترشيح وليد الزيدي لمنصب وزير الشؤون الثقافية»، مؤكداً تقته بأنه جدير بتولي هذه المسؤولية. وفي ظرف أسبوع واحد، استقبل سعيّد الوزير شرف الدين، بقصر قرطاج. وتناول اللقاء الأحداث الأخيرة التي شهدتها تونس وضرورة الوقاية من كل من يحاول الاعتداء على أمن البلاد وأمن المواطنين. وحمّل الرئيس وزير الداخلية تقديره للجهود التي تبذلها القوات المسلحة الأمنية إلى جانب القوات المسلحة العسكرية.

هناك علاقة وطيدة بين شرف الدين وسعيّد (فتحي بلعيد/فرانس برس)

وينص الفصل 92 من الدستور على أن رئيس الحكومة يختص بإحداث وتعديل وحذف الوزارات، وكتابات الدولة وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها، بعد مداولة مجلس الوزراء، وإقالة عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة، أو البت في استقالته، والتشاور مع رئيس الجمهورية إذا تعلق الأمر بوزير الخارجية أو وزير الدفاع. لكن إقالة وزير الداخلية قرار أكبر بكثير من وزارة الثقافة، أو أي وزارة تقنية وخدماتية أخرى، لأهميتها الاستراتيجية في التوازنات السياسية في البلاد من جهة، ودورها المحوري في أمن البلاد وثقلها الاستخباراتي والإجرائي، من جهة أخرى. ولذلك شكلت الإقالة حدثاً بارزاً في علاقة الرئاستين والرجلين في الوقت نفسه، لأنها إعلان عن فك الارتباط نهائياً بينهما، وميله إلى انضمامه إلى الأغلبية البرلمانية (حركة النهضة وائتلاف الكرامة وقلب تونس) التي لا تخفي بدورها صراعها مع سعيّد.

ويمكن تفسير هذه الإقالة بجملة من الأحداث المتسلسلة، أولها العلاقة الوطيدة القديمة بين سعيّد وشرف الدين منذ الانتخابات الماضية، وما تلاها من لقاءات متكررة بين الرجلين، ما اعتُبر قفزاً فوق صلاحيات رئيس الحكومة من ناحية، وتوسيعاً لصلاحيات سعيّد من ناحية أخرى. وفي ظرف أسبوع واحد، استقبل سعيّد الوزير شرف الدين، الأربعاء 23 ديسمبر/كانون الأول الماضي، بقصر قرطاج. وتناول اللقاء الأحداث الأخيرة التي شهدتها تونس وضرورة الوقاية من كل من يحاول الاعتداء على أمن البلاد وأمن المواطنين. وحمّل الرئيس وزير الداخلية تقديره للجهود التي تبذلها القوات المسلحة الأمنية إلى جانب القوات المسلحة العسكرية.

مصالحة «الديمقراطية» و«الكرامة»

كلف رئيس كتلة «قلب تونس» البرلمانية اسامة الخليفي (الصورة)، أمس الأربعاء، تفاصيل مبادرة قدمتها الكتلة في اجتماع مكتب البرلمان بروساء الكتل، تتعلق بمصالحة بين «الكتلة الديمقراطية» و«ائتلاف الكرامة» لحل الخلاف الحاصل بينهما. ووضح أن «المبادرة تتعلق بحل الخلاف بين ائتلاف الكرامة والكتلة الديمقراطية باعتذار عن أخطاء، والتعهد بعدم تكرار ما حصل، وإيقاف تبادل الاتهامات والعنف اللفظي بين النواب».

المرافق العمومية الأخرى، بمنأى عن كل الاعتبارات السياسية». وأشار سعيّد إلى أن هناك «من يتربّص بالدولة شراً». داعياً القوات الأمنية إلى ردع أي تعد على الدولة ومؤسساتها و«أن يُطبق القانون على قدم المساواة». وأضاف أن تونس تعيش مرحلة من أدقّ المراحل ومن أخطرها، مشيراً للقوات الأمنية بأنهم واعون بكلّ المخاطر، ويمكنهم بثباتهم وصدقهم التصدي لكلّ المتربّصين بأمن تونس واستقرارها.

ويبدو أن تأكيد سعيّد أن «رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلّحة العسكرية والأمنية»، حمل تحذيرات لبقية الفرقاء، خصوصاً أن وزير الداخلية شرف الدين أقدم، في الفترة الأخيرة، على تغييرات مهمة في الوزارة، ما شكّل رغبة في السيطرة على كل القوى الحاملة للسلاح. وينص الدستور على أن رئيس الدولة يتولى تمثيل الدولة، وضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي، المتعلق بحماية الدولة والتراب الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة. ويترأس مجلس الأمن القومي، ويدعى إليه رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب، ويترأس القيادة العليا للقوات المسلحة. كما يتولى إعلان الحرب، وإبرام السلم، بعد موافقة مجلس نواب الشعب بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه، وإرسال قوات إلى الخارج بموافقة رئيسي مجلس النواب والحكومة، واتخاذ التدابير التي تحتمها الحالة الاستثنائية. وجرت العادة أن يكون الرئيس قائداً للقوات المسلحة العسكرية في حين تتبع وزارة الداخلية الحكومة. ولكن تكرار سعيّد بأنه القائد للقوتين معاً يحمل فهماً جديداً لتوزيع السلطات الأمنية بين الرئاسات، خصوصاً أنه يكرر منذ مدة أن هناك خطراً داهماً يتربص بالبلاد ينبغي الاستعداد له، وهو ما أثار بالتأكيد حفيظة البقية: رئيس الحكومة ورئيس البرلمان والأحزاب المتحالفة. وستشكل الإقالة بالتأكيد فصلاً جديداً من الصراع الكبير في تونس، بين الرئاسات الثلاث من جهة، وبين الأحزاب من جهة أخرى، وستزيد من تعميق الأزمة عشية النقاش حول حوار وطني ممكن، بحد من الخلافات ويقلص من الأزمة السياسية والاجتماعية الحادة التي تمر بها البلاد. ولكن يبدو أن هذا الأمر سيزاد صعوبة.

الحدث

مجلس الشيوخ بيد الديمقراطيين بعد فوز مرشحيهما في جورجيا

رئاسة بايدن ميسّرة

منحت ولاية جورجيا الاميركية الديمقراطيين، انتصاراً كبيراً، أمس، مع إعلان فوز مرشّحَي الحزب لعضوية مجلس الشيوخ، الذي اصبح في قبضة الحزب الأزرق، للمرة الاولى منذ ستة أعوام، معززاً الانطلاقة الرئاسية المنتظرة لجو بايدن، والاجندة الديمقراطية التي قد تنقلب على العديد من سياسات دونالد ترامب

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بعد فوزهم بالرئاسة الأميركية، وبالأكثرية في مجلس النواب، الأربعاء، انتصاراً كبيراً آخر، بسيطرتهم على مجلس الشيوخ، بعد فوز مرشحيهما لعضوية المجلس عن ولاية جورجيا، جون أوسوف ورافاييل وارنوك في انتخابات الإعادة، ضد منافسيهما الجمهوريين، السيناتورين ديفيد بيردو وكيلي لوفلر. ويمنح هذا الفوز، والتحول السياسي في الولاية الجنوبية، نصراً كبيراً كان يأمله بايدن، ومؤشراً قوياً لانطلاقة مسهّلة لرئاسته بعد تنصيبه في 20 يناير/كانون الثاني الحالي، مع طريق ميسّرة لأجندته وبرنامجه الرئاسي. ويساعد هذا الوضع المريح في الكونغرس، بغرفتيه، بايدن، أولاً في تمرير مشاريع القوانين، وأسماء إدارته المقبلة، لكن الأهم قد يكون تسهيل عودة الإدارة الديمقراطية المنتظرة عن قرارات اتخذتها إدارة الرئيس الخاسر دونالد ترامب، لاسيما على الصعيد الخارجي، وفي العلاقات مع مؤسسات ومنظمات دولية. ويعد هذا الفوز تاريخياً للديمقراطيين في الولاية الجنوبية، والتي لم يفز فيها أي ديمقراطي لعضوية «الشيوخ» منذ 20 عاماً، ولم تصوت لمرشح ديمقراطي أيضاً للرئاسة، قبل الرئيس المنتخب في 3 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، جو بايدن، منذ حوالي 3 عقود، عندما صوّت ناخبوها لبيل كلينتون. ولهذا السبب، قد يكون على الجمهوريين البحث جيداً عن مكامن الإخفاقات، التي أدّت إلى حصول هذه الهزيمة، وهي إخفاقات قد تقود معظمها إلى رئاسة دونالد ترامب، وسنوات ولايته الوحيدة، والتي توّجها في جورجيا أخيراً، بمحاولة ابتزاز سكرتيرها براد رافينسبرغر، للانقلاب على نتائج الانتخابات الرئاسية. ولا يبدو أن خطاب الجمهوريين في الولاية، وهو التحذير من أن تقع واشنطن في قبضة الثلاثي جو بايدن ونانسي بيلوسي (رئيسة «النواب») وتشاك شومر (زعيم الأقلية الحالية في الشيوخ)، قد لاقى صداه.

ورغم عدم صدور النتائج رسمياً، حتى عصر أمس، فقد أعلن الديمقراطي جون أوسوف أمس، فوزه بمقعد في مجلس الشيوخ في الانتخابات الفرعية بولاية جورجيا، مؤكداً أن فوزه سيمنح بايدن السيطرة على المجلس. وشكر أوسوف، في بيان، ولايته «على الثقة التي أولتني إياها»، مضيفاً «بشرفني دعمكم وتقديركم وثقتكم واطلاع لخدمتكم»، في وقت لم يكن منافسه ديفيد بيردو قد أقرّ بهزيمته بعد. وحقّق أوسوف الفوز بفارق ضئيل عن خصمه، وذكرت صحيفة «واشنطن تايمز»، أن منتج الأفلام الوثائقية اليهودي الشاب (33 عاماً)، قد فاز بـ50,2 في المائة من الأصوات، مقابل 49,8 في المائة لبيردو، وبفارق 17 ألف صوت فقط. وكان بايدن قد فاز على ترامب في الولاية بالمعركة الرئاسية بفارق 12 ألف صوت. ويصبح أوسوف، بعد تأكيد فوزه رسمياً، أصغر سيناتور في مجلس الشيوخ (منذ جو بايدن 1973). بدوره، أكد القس من أصول أفريقية، رافاييل وارنوك، تغلبه على السيناتورة وسيدة الأعمال، كيلي لوفلر، والتي عُيّنت سيناتورة في ديسمبر/كانون الأول 2019، وذلك لعضوية المقعد الثاني في مجلس الشيوخ عن جورجيا. كما أفادت شبكات «سي أن أن» و«سي بي إس» و«أن بي سي» بفوز وارنوك. وذكرت «واشنطن بوست»، أن وارنوك فاز بـ50,6 في المائة من الأصوات، مقابل 49,4 للوفلر. ووفق قانون الولاية، فإن أي مرشح بإمكانه طلب إعادة عدّ الأصوات إذا كان الفارق 0,5 في المائة، أو أقل.

ويطمح وارنوك (51 عاماً)، القس في كنيسة إيبنيزر المعمدانية في اتلانتا، والتي كان مارتن لوثر كينغ يلقي فيها عظاته، التاريخ، إذ سيكون أول سيناتور أسود ينتخب في هذه الولاية الجنوبية، والتي صوّت ناخبوها من أصول أفريقية بكثافة، لكل من بايدن، والمرشحين الديمقراطيين لـ«الشيوخ». وقال وارنوك أمس، إثر حسم الأرقام لصالحه، إنه «انقلاب على الاستراتيجية الجنوبية القديمة، التي كان هدفها تقسيم الناس»، متعهداً بخدمة كلّ سكان جورجيا.

من جهتها، وعلى الرغم مع تأكد خسارتها، توجهت لوفلر أمس إلى واشنطن، للاعتراض على فوز بايدن، خلال جلسة مشتركة للشيوخ والنواب، للمصادقة على نتائج الانتخابات الرئاسية. وقالت لوفلر متوجهة لترامب، الذي كان زار جورجيا الإثنين الماضي، في آخر جولاته الانتخابية: «سنستمر بالمحاربة لأجلك. إن الأمر له علاقة بحماية الحلم الأميركي».

ويمثل أداء الديمقراطيين في هذه الولاية الجنوبية المحافظة تقليدياً، إهانة قاسية للحزب الكبير القديم، أي للحزب الجمهوري، الذي يكون بعد خسارته البيت الأبيض، قد خسر أيضاً مجلس الشيوخ. وتمثل النتائج أيضاً نكسة جديدة لترامب الذي ما زال يرفض الإقرار بهزيمته، والذي أدى لجوؤه إلى إطلاق نظريات مؤامرة بشأن تزوير الانتخابات إلى نتائج عكسية إلى حدّ كبير، وفقاً للبعض في معسكره. من جهتهم، نجح الديمقراطيون المدفوعون بفوز بايدن في الولاية في حشد ناخبيهم، خصوصاً الأميركيين من أصل أفريقي، وهو مفتاح أي نصر ديمقراطي. ومع هذا الفوز المزدوج في جورجيا، سيحصل الديمقراطيون على 50 مقعداً في مجلس الشيوخ، وهو عدد مماثل للجمهوريين. لكن كما ينص الدستور، سيكون لنائبة الرئيس المستقبلية كامالا هاريس سلطة تحديد الأصوات، وبالتالي ترجيح كفة الميزان إلى الجانب الديمقراطي.

وتعليقاً على الحدث، رأى دايف واسرمان، المحلل في الموقع المستقل «كوك بوليتيكل ريبورت»، أن «ليلة الانتخابات هذه تذكر بانتخابات منتصف الولاية. وكتب واسرمان على «تويتر»، أن «هذا ما رأيناه في العام 2018. كثير من ناخبي ترامب لا يحتشدون عندما لا يكون ترامب على بطاقة الاقتراع». وتوالت تعليقات الديمقراطيين المرحبة بالفوز واهميته. وقال زعيم الأقلية في الشيوخ، تشاك شومر، في بيان، إنه «يبدو وكأنه يوم جديد»، معلناً أن الديمقراطيين سيكون لهم الأكثرية في مجلس الشيوخ للمرة الأولى منذ ستة أعوام. وأضاف «الشيوخ الديمقراطيون يعرفون أن اميركا تتألم. المساعدة في الطريق». بدورها، وفي بيان منفصل، أكدت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي سيطرة الديمقراطيين على «الشيوخ» بهذا الفوز، معتبرة أن الناخبين في جورجيا توجهوا إلى صناديق الاقتراع، «للتصويت على التغيير بقيادة ديمقراطية». وأكدت أن الحزب سيعمل على تطبيق خطة مبنية على العلم، لسحق فيروس كورونا.

رافاييل وارنوك هو اول سيناتور اسود ينتخب في جورجيا

اصبح جون اوسوف اصغر سيناتور في مجلس الشيوخ

فاز المرشحان الديمقراطيان بفارق ضئيل عن منافسيهما (شيب سوموديفيا/Getty)

الرئيس المنتخب متفائل

أشاد الرئيس الاميركي المنتخب جو بايدن، امس، بفوز الديمقراطيين بالغالبية في مجلس الشيوخ، معتبرا ذلك موشرا على رغبة الاميركيين في المضي قدما، وداعيا إلى التعاون بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري. وقال بايدن في بيان هنأ فيه جون اوسوف ورافاييل وارنوك بفوزهما بمقعدي ولاية جورجيا في «الشيوخ»، انه «حان وقت طيّ الصفحة. بطالبي الشعب بالتحرك ويرغب في الوحدة. انا متفائل اكثر من اي وقت بأن بإمكاننا تحقيق الاميركي».

خاص

امام الصحافيين سيناريوهات لإجراء انتخابات التجديد النصفي (ليصاء احمد/الأناضول)

مصر: كورونا يهدد انتخابات النقابات المهنية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

فتح قرار مجلس الوزراء المصري بتأجيل الجمعيات العمومية والمؤتمرات للهيئات الشبابية والرياضية، في إطار خطة الدولة للوقاية من فيروس كورونا، باب التساؤلات حول مصير الجمعيات العمومية وانتخابات النقابات المهنية، التي من المزمع أن تنطلق في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة.

فالقرار الصادر في 16 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، والذي نصّ على «إرجاء انعقاد الجمعيات العمومية العادية وغير العادية في جميع الهيئات الشبابية والرياضية والنوادي، اعتباراً من 4 ديسمبر، وحتى 6 أشهر مقبلة»، أجاز الاستثناء من ذلك بإذن خاص من رئيس مجلس الوزراء للتصريح ببعض من اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية، وأن هذا القرار يخص الهيئات الشبابية الرياضية.

وعلى الرغم من أن هذا القرار لم يتطرق إلى مصير الجمعيات العمومية للنقابات المهنية، إلا أنه قد يكون سيما أنه جاء مع تنامي التجمعات الكبيرة ضمن الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا. وتستعد نقابة الصحافيين المصريين لإجراء انتخابات التجديد النصفي يوم الجمعة الأول من مارس/ آذار المقبل، حيث ينتخب أعضاء الجمعية العمومية النقيب و6 أعضاء للمجلس. كما تجرى انتخابات النقابات الفرعية لنقابة المحامين المصريين على مرحلتين، يومي 6 و8 فبراير/ شباط المقبل، وجولة الإعادة يومي 13 و15 من الشهر نفسه. ومع أزمة انتشار فيروس كورونا، طالب عدد من المحامين بتأجيل الانتخابات، في حين رأى البعض الآخر أنه يجب إجراؤها مع اتخاذ كافة التدابير الاحترازية. وأطلق المحامي الحقوقي المصري محسن بهنسي حملة توقيع، عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، للمطالبة بإرجاء انتخابات المحامين حفاظاً على الأرواح. وهي الدعوة التي لاقت تأييداً واسعاً من قبل محامين رفعوا المطلب نفسه.

أما الصحافيون، فأمامهم سيناريوهان لإجراء انتخابات التجديد النصفي، رسمهما «المرصد المصري للصحافة والإعلام» (منظمة مجتمع مدني مصرية)، الذي أوضح أن البدائل المطروحة أمام مجلس النقابة، إما إجراء الانتخابات بالتصويت الإلكتروني «أونلاين»، أو تأجيل الانتخابات حتى لا يتعرض أعضاء النقابة لخطر كورونا. على الرغم من أن موقف مجلس نقابة الصحافيين لم يُطرح في جدول أعمال اجتماعات مجلس النقابة الأخير، إلا أن هناك مصادر صحافية تؤكد نيّة المجلس إصدار قرار بتمديد الفترة النقابية وإرجاء الانتخابات لموعد لاحق. والنصاب القانوني للجمعية العمومية لنقابة الصحافيين المصرية 50 بالمائة +1 من أعضاء النقابة الذين يحق لهم التصويت، والبالغ عددهم 8624 عضواً، طبقاً للانتخابات الأخيرة التي جرت عام 2018. وفي حال اكتمال النصاب القانوني، يبدأ الفرز وإعلان النتيجة. وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني، تؤجل الجمعية العمومية والانتخابات أسبوعين بنصاب قانوني 25 في المائة +1 من الأعضاء الذين يحق لهم التصويت، ثم تؤجل للمرة الثانية لمدة أسبوعين بنصاب قانوني 25 في المائة +1 أيضاً، حال عدم اكتمال النصاب.

وزير الخارجية القطري: لا شروط من دولة على أخرى

أعلن وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني (الصورة) أن ما حصل في القمة الخليجية في العلا بالسعودية يعتبر نجاحاً للجميع، موضحاً أن الأزمة كانت وضعاً استثنائياً لسنوات مضت والحل انتصار لمجلس التعاون الخليجي. وقال، في مقابلة مع قناة «الجزيرة» بثت أمس الأربعاء، إن «القواعد المحددة لبيان العلا عامة ومبادئ رئيسية، ولم يتم بحث نشرها من عدمه». وأضاف: «لا أعرف مدى اهتمام باقي الدول بنشر البيان النهائي للقمة، ولا إحراج فيه لأي دولة. أساسيات الاتفاق عدم المساس بأي دولة أو التدخل بشؤونها أو تهديد أمن الإقليم». وتابع: «لا نستطيع أن نقول إن هذا نجاح لقطر أو السعودية أو أي دولة أخرى، بل نجاح للجميع». وأشار إلى أن الخطوات تهدف إلى عودة العلاقات إلى طبيعتها ما قبل الأزمة من قبل الأطراف كافة. وقال: «نحن لسنا في صدد أن يكون هناك شروط من دولة على دولة أخرى»، مشيراً إلى أنه تم «الاتفاق على مبادئ أساسية لتجاوز الخلاف الحالي وقواعد لحوكمة علاقات الدول مستقبلاً». وأضاف: «لدول مجلس التعاون رؤى مختلفة مع إيران، ونريد حلولاً لخفض التصعيد». وقال: «نراقب التصعيد بين أميركا وإيران، ورسالتنا للطرفين: نحن لا نريد تصعيداً أو عملاً عسكرياً».

(العربي الجديد)

كيم يقر بوجود إخفاق في كوريا الشمالية

اعترف زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون بأن «جميع القطاعات تقريبا» في اقتصاد البلاد لم تحقق أهدافها، مقراً بإخفاق سياسته الاقتصادية في مستهل المؤتمر العام لحزب الحاكم، وفق ما نقلته وكالة الأنباء الرسمية أمس الأربعاء. وهذا المؤتمر هو الأول من نوعه منذ خمس سنوات، وانطلقت أعماله في بيونغ يانغ الثلاثاء. وبث التلفزيون الحكومي صورا تظهر 7 آلاف مشارك ومندوب، لا يضع أي منهم الكمامة.

(فرانس برس)

تقرير

انعكاسات المصالحة الخليجية: طريق مفتوح للقمة العربية

تنتج المصالحة الخليجية الاخيرة في السعودية متغيرات مهمة بالنسبة للقمة العربية، وتجعل الطريق سالكاً امام الجزائر للتحضير لها

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تصب المصالحة الخليجية في صالح القمة العربية المقررة في الجزائر هذا العام. ومن شأن هذه المصالحة أن توفر ظروفاً ومعطيات أفضل للقمة المقبلة، لم تكن لتتوفر لولا حدوث اختراق هام في جدار الأزمة بين دول الخليج، وإنهاء تداعياتها الإقليمية والعربية.

«رب ضارة نافعة»، يصدق ذلك على القمة العربية في الجزائر التي تم تأجيلها منذ مارس/آذار 2020، بسبب أزمة وباء كورونا الطارئة، التي عمت العالم والدول العربية حينها، والتي فرضت حينها حالة من الحجر والانشغال بالوضع. لكن ذلك التأجيل، وبغض النظر عن أن دوافعه صحية وليست سياسية، فإنه أتاح الإمكانية والوقت للجهود الكويتية والأميركية، التي ترافقت مع متغيرات إقليمية ودولية، لتحقيق تغيير في العلاقات الخليجية-الخليجية من جهة، ومنح الجزائر فرصة لتحضير أفضل لهذه القمة، وفي ظروف إيجابية، أفضل بكثير من تلك التي كانت تسود العلاقات في منطقة الخليج والعالم العربي بشكل عام، من جهة أخرى.

وكان الأمين العام للجامعة أحمد أبو الغيط قد أعلن، من الجزائر بعد لقائه الرئيس عبد المجيد تبون نهاية فبراير/شباط 2020، الاتفاق على تأجيل موعد القمة، التي كانت مقررة في 30 مارس/آذار الماضي، بسبب فيروس كورونا. وحدد تاريخاً لانعقادها قبل 30 يونيو/حزيران 2020، لكن المتحدث باسم الرئاسة الجزائرية محند السعيد أوبلعيد، أعلن في يونيو مجدداً عن تأجيل ثان للقمة العربية، بسبب استمرار الأزمة الوبائية وانتشار كورونا، من دون تحديد موعد جديد للقمة.

ويسود الاعتقاد أن القمة العربية في الجزائر كان يمكن أن تنتهي إلى الإخفاق، وبلا مخرجات جادة، ناهيك عن مستوى ضعيف من الحضور العربي، لو انعقدت في توقيتها المحدد في مارس الماضي، حين كانت الأزمة الخليجية في تلك الفترة ما تزال في سياق الصدام السياسي، إضافة إلى ما أفرزته من محاور واصطفاف داخل البيت العربي. لكن المصالحة الخليجية الأخيرة في منطقة العلا السعودية، وفق ما يقول دبلوماسيون جزائريون، لـ«العربي الجديد»، تُنتج متغيرات مهمة بالنسبة للقمة العربية، وتجعل الطريق سالكاً أمام الجزائر، المستضيف للقمة، وأمام الأمانة العامة للجامعة العربية، لإعادة تجديد التنسيق بشأن التحضير لعقد قمة ناجحة على مستويات كثيرة، تكون إطاراً لتعزيز المصالحات العربية. ويحضر خصوصاً ملف سورية، والحديث عن إمكان إعادة مقعدها في الجامعة العربية لنظام بشار الأسد، وكذلك الدفع باتجاه حلحلة خلافات عالقة، على غرار الخلاف الجزائري المغربي، وإعادة توجيه الجهود العربية نحو تحقيق مزيد من المصالحات الداخلية في دول عربية تعيش صراعات داخلية، كاليمن وليبيا، بعدما أثرت سياسات وخلافات المحاور بشكل بالغ على الحرب، وضرب جهود استعادة السلام في هذين البلدين، إضافة إلى ملف القضية الفلسطينية، وجملة من التحديات التي تواجهها المنطقة العربية.

وتُجمع تحليلات وقراءات سياسية على أن المصالحة الخليجية، بين قطر وكل من السعودية والإمارات والبحرين، ومصر أيضاً، ونزع خيوط الخلاف، من شأنها أن تسهم في نجاح قمة الجزائر، سواء على مستوى الملفات والمواضيع التي تطرح للنقاش في القمة، أو على صعيد حضور رفيع ممكن للقادة العرب إلى الجزائر، لمزيد من تكريس المصالحات العربية-العربية.

القمة العربية في الجزائر كان يمكن أن تنتهي إلى الإخفاق في 2020

وفي السياق، رأى أستاذ العلوم السياسية في جامعة ورقلة جنوبي الجزائر حيدور حاج بشير، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الجزائر ستنظر إلى هذا التقارب في أروقة القمة على أساس نصر لرؤيتها، لأنها لم تنجر إلى أي طرف وطالبت بإنهاء الفرقة. وأضاف أن هذه الخطوة التقاربية قد توفر ظروفاً إيجابية للقمة بشكل عام، لكنها لا تنهي مجمل الإكراهات الممكنة في القمة العربية. واعتبر أنه من السابق لأوانه رفع سقف التوقعات الإيجابية للقمة المقبلة، خصوصاً في ظل دخول عامل آخر، وهو مسار التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، وانخرطت فيه دول عربية عدة.

على صعيد آخر، وكما استقبل الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة من انعقاد القمة الأفريقية، خلال العام الأول لتسلمه السلطة سنة 1999، كمنصة لتثبيت حضوره الإقليمي، يجد الرئيس الجديد عبد المجيد تبون في انعقاد القمة العربية بعد بضعة أشهر من إكماله العام الأول لتسلمه السلطة، فرصة مناسبة لحضور سياسي عربي وإقليمي، وتسهّل المصالحة الخليجية مهمته بشكل لافت في هذا السياق، خصوصاً إذا نجحت الدبلوماسية الجزائرية في توظيف الثقل السياسي والتاريخي للبلاد وعلاقاتها المتوازنة، ونشطت في تحضير جيد للقمة وملفاتها، بما يجعل من القمة العربية في الجزائر قمة قرارات وخطوات مهمة.

يحد تبون في القمة العربية فرصة لإثبات حضور سياسي عربي وإقليمي (بلال بن سالم/Getty)

خاص

ارتباك مصري حيال آثار قمة العلا

في أعقاب توقيع وزير الخارجية المصري سامح شكري على «بيان العلا» للمصالحة الخليجية، سادت حالة من الارتباك الأوساط الإعلامية والسياسية المصرية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

سادت حالة من الارتباك الأوساط الإعلامية والسياسية المصرية، أمس الأول الثلاثاء، في أعقاب توقيع وزير الخارجية المصري سامح شكري على «بيان العلا» للمصالحة بين السعودية والإمارات ومصر والبحرين وقطر، خلال القمة الخليجية التي لم يحضرها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. وتحدثت مصادر دبلوماسية مصرية عدة لـ«العربي الجديد» عن عدم رضا السلطة في القاهرة عن الظروف التي أحاطت بالتوصل إلى الاتفاق والاهتمام الأكبر بتصفية الأجواء بين الرياض والدوحة، وعدم البت في العديد من المطالب والشروط التي سبق أن وضعتها مصر لعودة العلاقات السياسية الكاملة بين البلدين، ويبدو أن الضغوط السعودية والأميركية تخطتها أو ساهمت في إرباك حسمها، وعلى رأسها وقف ما تزعم القاهرة أنه هجوم إعلامي عليها من الدوحة ودعم جماعة «الإخوان المسلمين». وعلى العكس مما حدث مساء الاثنين الماضي عشية القمة من صدور تعليمات لجميع وسائل الإعلام الموالية للنظام بشن هجوم على قطر والمصالحة قبل ساعات من عقد القمة، اتسمت المعالجة المصرية الرسمية وشبه الرسمية للقضية بمزيد من الهدوء الذي لا يخلو من التحفظ في أعقاب التوقيع على الاتفاق.

وقال مصدران أحدهما إعلامي والآخر أمني، وكلاهما قريبان من دائرة اتخاذ القرار الإعلامي في المخابرات العامة وإصدار التعليمات لوسائل الإعلام، إن الهدوء الذي طرأ بعد التصعيد الكبير، يعود لسببين، أولهما أن النظام كان يرغب في رفع سقف المطالبات قبل انعقاد القمة للخروج بأكبر قدر من المكاسب، وثانيهما أن السيسي كان يتجه بالفعل لعدم إرسال ممثل لحضور القمة حتى ساعة مبكرة من صباح الثلاثاء. وتغير الموقف بسبب حضور ممثلين للرئيس الأميركي وبعد إبلاغه بحضور وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين للقاهرة، وتزامن ذلك مع التنسيق لزيارة وزير المالية القطري علي العمادي إلى القاهرة لافتتاح فندق سانت ريجيس.

وأضاف المصدران أن التعليمات صدرت متأخرة بعد عصر أمس الأول إلى الصحف ومقدمي برامج التوك شو، بإمكانية نشر الأخبار عن زيارة الوزير القطري بعد وصوله بنحو أربع ساعات، وبالتزامن مع ذلك وجهت المخابرات والأمن الوطني مقدمي البرامج للحديث عن القضية بنبرة هادئة والابتعاد عن استضافة النواب والكتاب المبالغين في ردود فعلهم المعارضة للاتفاق، وإبراز آراء أكثر موضوعية وانفتاحاً. أما السمة الأساسية للمعالجة، فوجهت الأجهزة الإعلاميين بأن يجمعوا بين تأكيد الثقة في قرار القيادة وضرورة الاصطفاف خلفها أياً كانت الاتجاهات الشخصية، بالإضافة إلى التأكيد أن تفعيل الاتفاق معلق وليس مطلقاً، وأنه مشروط بالتزام قطر بالمطالب المختلفة ومنها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأربع ووقف الهجوم الإعلامي. وفي السياق، قال مصدر دبلوماسي مصري إن الدلالة الرمزية المهمة لزيارة وزير المالية القطري إلى القاهرة لا تعني بصفة مباشرة عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل 5 يونيو/ حزيران 2017، وأن المهمة الأولى العاجلة الآن للاتصالات المصرية القطرية المقررة وفقاً للاتفاق هي تحديد موعد لفتح الأجواء أمام الرحلات العادية للمسافرين، وفي المرتبة الثانية الاتفاق على السماح بسفر المصريين العاملين في قطر لبلادهم وعودتهم للدوحة من دون تعسف أو مضايقات أمنية. وأضاف المصدر أنه لم يتحدد بعد موعد لإعادة تسيير الرحلات لكن قطاع الطيران المصري يأمل في حسم ذلك قبل نهاية الشهر الحالي بتسيير رحلة أو اثنتين يوميا للاستفادة من موسم الإجازات. أما الملف التالي للسفر فهو التفاهمات الاقتصادية حول عدد من المشاريع المعطلة للشركات القطرية في مصر والتفاوض على جذب استثمارات قطرية جديدة، خصوصاً في ظل تراجع الاستثمارات السعودية والإماراتية في العام الماضي.

شارك سامح شكري في القمة (فايز نور الدين/فرانس برس)

الاستخبارات الأميركية ترجح وقوف روسيا خلف القرصنة

خلصت أجهزة الاستخبارات الأميركية إلى أن روسيا هي «على الأرجح» مصدر الهجوم الإلكتروني الواسع الذي استهدف وكالات حكومية ومسؤولين كباراً في الولايات المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وتتناقض هذه الخلاصة التي توصل إليها مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي والوكالة الأميركية المسؤولة عن الأمن الإلكتروني وأمن البنية التحتية (سيزا)، مع موقف الرئيس دونالد ترامب الذي لمح إلى أن الصين قد تكون هي التي تقف وراء عملية القرصنة التي طاولت برامج الحكومة الأميركية وآلاف الشركات الخاصة. وقالت أجهزة الاستخبارات الأربعة، في بيان مشترك، إن التحقيق خلص إلى أن «خصماً، قد يكون من أصل روسي، مسؤول عن معظم عمليات قرصنة الشبكات الحكومية وغير الحكومية التي اكتشفت أخيراً». وأضافت: «نعتقد في هذه المرحلة أنها كانت ولا تزال عملية تجسس». وتابعت: «تتخذ كل الإجراءات اللازمة لتقييم حجم هذه العملية والتصدي لها».

(فرانس برس)

تقرير

يقع على عاتق جو بايدن، للعودة إلى الاتفاق النووي الإيراني، تخطي صعوبات عدة نصبتها له إدارة دونالد ترامب، وعقد كثيرة، يتناولها هذا التقرير الذي تنشره «العربي الجديد»، بالتزامن مع «أوريان 21»

بايدن والاتفاق النووي الإيراني

أشهر قليلة لتصحيح إرث دونالد ترامب أو التصعيد

سيلفان سيبل

يتولى جو بايدن رئاسة الولايات المتحدة في 20 يناير/كانون الثاني 2021. ومن بين القضايا الساخنة في السياسة الخارجية، مسألة العلاقات مع طهران. هل تختار واشنطن العودة إلى الاتفاق النووي؟ هل ستتمكن من تجاوز المقاومات الإسرائيلية والسعودية؟ شيء واحد يبدو مؤكداً: لا شيء أساسياً سيتغير في الملف الفلسطيني، فاصطفاف البيت الأبيض مع تل أبيب يعد ثابتاً في السياسة الخارجية الأميركية.

تحدّث كاتب العمود في صحيفة «نيويورك تايمز»، توماس فريدمان، في أوائل ديسمبر/كانون الأول الماضي، عن المقابلة التي خصّه بها جو بايدن، الرئيس المنتخب للولايات المتحدة. تحدّث هذا الأخير كثيراً عن القضايا الداخلية بعد حالة الركود التي تركها دونالد ترامب كإرث. كما تناول القضايا الدولية، وأشار إلى أولويتين في هذا المجال؛ تتعلق الأولى بعلاقات بلاده مع الصين. وتعد الثانية في نظره أمراً مستعجلاً: يتعلق الأمر باستئناف الحوار مع إيران.

يعتزم بايدن العودة من دون مماطلة إلى أحكام ما يسمى «خطة العمل الشاملة المشتركة» التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى مع إيران سنة 2015 من قبل الولايات المتحدة وخمس دول (فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، روسيا والصين) بشأن الحد والمراقبة الدولية للإنتاج الإيراني من المواد الانشطارية ذات الاستعمال العسكري؛ وهي اتفاقية تمنع إيران من تصنيع أسلحة ذرية خلال الـ15 سنة المقبلة، مقابل، بصفة أساسية، رفع تدريجي للعقوبات الاقتصادية الدولية التي تطاول الإيرانيين. وهي الاتفاقية التي أدانها دونالد ترامب، ما أثلج صدر قادة إسرائيل ودول الخليج العربي، قبل أن يصعّد بشكل غير مسبوق في حجم العقوبات المالية على إيران.

الأولوية العودة إلى الاتفاق

أشار بايدن في البداية بشكل مبطن إلى فكرة العودة إلى هذه الاتفاقية، مع وضع عدد من الشروط المسبقة. كان يريد بايدن، على الخصوص، التفاوض في الوقت نفسه على تمديد فترة الحظر المفروض على الإنتاج الإيراني لليورانيوم المخصب، وأيضاً على تحديد صارم للصواريخ البالستية المتوفرة لدى الإيرانيين. لكن بعد ستة أسابيع من ذلك، بدا أنه قلّل من نبرة كلامه. لا يتخلى بايدن عن حمل إيران على التفاوض بشأن قضية الصواريخ، لكن تبقى الأولوية القصوى هي استعادة الثقة.

هو لا يقول ذلك صراحة، لكنه يعلم أنه حتى وإن كانت هناك مقاربات غير معلنة مع طهران جارية بالفعل، فلن تفتح أي مفاوضات جادة من دون أن تظهر الولايات المتحدة أولاً بأن عودتها إلى اتفاق 2015 ليست لفظية فحسب. يجب أن يُتبع ذلك بأفعال، بدءاً من رفع العقوبات بشكل فعلي. سيكتشف بايدن قريباً بالتفصيل الحالة التي ترك فيها ترامب الملف الإيراني. قبل أسبوع من مقابلته، في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني، قام كوماندوس، يفترض أنه إسرائيلي، بقتل محسن فخري زادة، الذي قُدّم على أنه المشرف الرئيسي للبحث والعسكري الإيراني. لم يتطرق بايدن في حواره إلى هذا الحدث، لكنه يعلم أنه قبل ستة أيام من جريمة القتل، التقى وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، بولي العهد السعودي محمد بن سلمان، في السعودية، إلى جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وقد تم الكشف على الفور عن هذا اللقاء «السري». بتنفيذه هذا الاغتيال، يكون نتنياهو إما قد أراد أن يُظهر لبايدن أنه يظل مصمماً على تقويض أي مفاوضات مع إيران، وإما أن إسرائيل تصرفت بناءً على طلب صريح من ترامب. وفي الحالتين، فالقصد من هذا الفعل ليس فقط إظهار للإيرانيين بأن إسرائيل قادرة على ضرب قادتها الأكثر حماية، بل تتمثل الغاية أكثر في إحداث فوضى بهدف تخريب السياسة الإيرانية التي يرغب في تطويرها الرئيس الأميركي الجديد.

هنأورات دونالد ترامب

هل ما زال في إمكان ترامب والمتواطئين معه من الإسرائيليين إحباط طموح بايدن الإيراني قبل تنصيبه في غضون أسبوعين؟ يبدو ذلك غير محتمل. ومع ذلك، تبقى العودة إلى علاقة أكثر هدوءاً بين الولايات المتحدة وإيران غير مؤكدة. لم يتخل الإسرائيليون والسعوديون وأنصار ترامب في الولايات المتحدة عن السعي لإحباط أي انفتاح من واشنطن تجاه طهران. فهم يعلمون أنه، حتى في إيران، أصبح الرئيس حسن روحاني، الذي دعا خلال أربع سنوات إلى ضبط النفس في مواجهة «مجنون» واشنطن، في حالة ضعف اليوم. وإن بايدن، سيواجه صعوبات مع رأيه العام بخصوص الرهان الإيراني.

أما بالنسبة لإيران، فمن المقرر إجراء انتخابات رئاسية في 18 يونيو/حزيران 2021. إذا انتخب صاحب السلطة الرئيسية، مرشد الثورة علي خامنئي، مرشحاً معادياً للمفاوضات، فإن محاولات جو بايدن لتحقيق اتفاق موسع مع طهران قد تسقط بسرعة. لكن هذا ليس رأي سيد حسين هاشمي رفسنجاني (1989-1997)، المتحدث باسم الوفد الإيراني في المفاوضات الأولى مع الغرب من 2003 إلى 2005، وهو اليوم أستاذ في جامعة بريستون. موسويان مقتنع بعودة محافظ إلى الرئاسة في إيران في غضون أشهر قليلة، لكن هذا لن يضع حداً لرغبة خامنئي، مهما كانت مخاوفه، في العودة إلى طاولة المفاوضات. ويصل موسويان إلى تحديد ملامح محادثات واسعة النطاق قد ترضي جو بايدن... والإيرانيين.

ثم ستأتي، عاجلاً أم آجلاً، مسألة الصواريخ البالستية. يريد الغربيون من طهران أن تكف عن تجميعها. يقول موسويان إنه بالنسبة لإيران ينبغي حل المشكلة من خلال «مقاربة متعددة الأطراف». ويذكر أن السعودية تتوفر على العديد من الصواريخ الصينية التي يصل مداها إلى أكثر من خمسة آلاف كيلومتر، وأن إسرائيل تمتلك مئات الرؤوس النووية ولديها خمسة آلاف صاروخ «أريحا» لحملها. وبالتالي ستتم دعوة موسويان إلى تحديد ملامح محادثات واسعة النطاق قد ترضي جو بايدن... والإيرانيين.

ثم ستأتي، عاجلاً أم آجلاً، مسألة الصواريخ البالستية. يريد الغربيون من طهران أن تكف عن تجميعها. يقول موسويان إنه بالنسبة لإيران ينبغي حل المشكلة من خلال «مقاربة متعددة الأطراف». ويذكر أن السعودية تتوفر على العديد من الصواريخ الصينية التي يصل مداها إلى أكثر من خمسة آلاف كيلومتر، وأن إسرائيل تمتلك مئات الرؤوس النووية ولديها خمسة آلاف صاروخ «أريحا» لحملها. وبالتالي ستتم دعوة موسويان إلى تحديد ملامح محادثات واسعة النطاق قد ترضي جو بايدن... والإيرانيين.

> لا يتخلى بايدن عن حمل إيران على التفاوض حول الصواريخ
>
> سيكتشف بايدن الحالة التي ترك فيها ترامب ملف إيران

ضعفت اللغة كليرا بكلمة الأميركيين في إيران (مرتضى نيكوبازل/Getty)

باحة حسن نية

كتب الدبلوماسي الإيراني السابق، سيد حسين موسويان، أنه يجب أن ترى طهران، ابتداءً من الأشهر الأولى لرئاسة جو بايدن، عودة حقيقية لشروط الاتفاق النووي، وبالتالي رفع العقوبات. وبعد ذلك يمكن أن تركز بقية المفاوضات على الطلبات الأميركية لتوسيع نطاق الاتفاقية. في هذه الحالة، وفقاً للخبراء، سيكون من اللياقة أن تقوم واشنطن أيضاً بإبادة، قد يمثل شطب «الحرس الثوري» من قائمة التنظيمات الإرهابية إحداها.

أولويات التفاوض

رأى جو بايدن في حديثه للصحافي في «نيويورك تايمز» توماس فريدمان، الذي حثّه على أن يكون أكثر صرامة مع طهران، أن «الكثير يقال حول الصواريخ البالستية، خصوصاً عن سلسلة كاملة من الأشياء (التي يقوم بها الإيرانيون) التي تزعزع استقرار المنطقة. لكن أفضل طريقة لتحقيق نوع من الاستقرار في المنطقة، هو التفاوض حول القضية النووية أولاً»، معتبراً أن «آخر شيء نحن نحتاجه في هذا الجزء من العالم، هو توسيع القدرة النووية».

جبهة معلنة مناهضة لإيران. وقد لمّح إلى أنه بمجرد وصوله إلى البيت الأبيض قد يطلب «إعادة تقييم» علاقته بالرياض. وبأنه سيطالب على الخصوص الكونغرس بإنهاء الدعم المالي للتدخل السعودي في حرب اليمن. أما بخصوص علاقته بإسرائيل، ووراء مظاهر الصداقة الراسخة، فإن بايدن الذي شاهد كيف أهان نتنياهو باراك أوباما بنجاح، يدرك أنه إذا روّج لاتفاق جديد مع إيران، سيتعين عليه مواجهة عداءً إسرائيلي ربما يكون أكبر من الذي واجهه أوباما.

إذا كان جو بايدن مصمماً على العودة إلى الاتفاق مع طهران، يتعين عليه مواجهة الإسرائيليين. حاول سلفا ترامب الديمقراطيان، بيل كلينتون وباراك أوباما، حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. في كلتا الحالتين، منعت إسرائيل أي اتفاق. وقد اختار الرئيسان الديمقراطيان، في كل مرة، عدم مواجهة الإسرائيليين.

إنهاء احتلال فلسطين

هل يمكن لبايدن أن يفهم أن ما هو على المحك الآن ليس «السلام» بل إنهاء احتلال الفلسطينيين؟ أن يفهم أنه ليس لديهم سلاح آخر غير مجرد وجودهم، في حين أن الإسرائيليين، بسبب الإفلات المتراكم من العقاب، عالقون في عقلية استعمارية تمنعهم من التصور بأنفسهم أفقا آخر غير استمرار هيمنة أبدية على شعب آخر؟ هل بمقدور بايدن فهم أنه لا يوجد سبب يدعو الإسرائيليين إلى الانخراط بمفردهم في عملية توازن بين فكرة التسوية والمساواة في الحقوق والكرامة مع أولئك الذين يضطهدونهم؟ لكي يتم جعلهم يتقبلون ذلك، يتعين إجبارهم.

الإشارات التي أرسلها بايدن حتى الآن ليست مطمئنة كثيراً. صحيح أنه قال إنه سيعيد فتح التمثيل الأميركي لدى الفلسطينيين وتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وكلاهما أغلقها ترامب؛ كما أعلن أنه سيعيد مساهمة الولايات المتحدة إلى «الأونروا»، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة. لكنه رافع أيضاً بالاحتفاظ بالسفارة الأميركية في القدس. وفوق كل شيء، لم يكن يتحدث كثيراً عن الموضوع الإسرائيلي-الفلسطيني.

اختيار غير جريء لوزارة الخارجية

أخيراً، بتعيينه أنطوني بلينكن في وزارة الخارجية، كان من الصعب على بايدن أن يكون أكثر لطفاً مع الإسرائيليين. بلينكن لم يثن على نقل ترامب للسفارة الأميركية إلى القدس فحسب، بل قال أيضاً إنه مؤيد «للحفاظ على اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل ودول الخليج (...) لدفع هذه الدول لتكون فاعلة مثمرة في جهود السلام الإسرائيلية الفلسطينية».

على عكس جزء من الحزب الديمقراطي الذي أصبح يتحرر بشكل متزايد من «العلاقة الثابتة» مع إسرائيل، يجسد بلينكن موقفه التقليدي من القضية الإسرائيلية الفلسطينية. في هذا الصدد، ما انفك بلينكن، طوال الحملة الانتخابية لبايدن، يؤكد مراراً وتكراراً في المنتديات اليهودية الأميركية «التزامه الراسخ تجاه إسرائيل». وأضاف أنه في حالة حدوث خلافات مع القادة الإسرائيليين، فإن بايدن «يؤمن بشدة بضرورة إبقاء الخلافات بين الأصدقاء خلف الأبواب المغلقة». ليس بلينكن هو الذي سيعامل إسرائيل كما عامل دولة أخرى هي أيضاً «صديقة» للولايات المتحدة: المملكة العربية السعودية. ففي الوقت نفسه، أعلن بلينكن أيضاً: «سنراجع علاقتنا مع الحكومة السعودية التي منحها الرئيس ترامب صكاً على بياض لسياساتها الكارثية، بما في ذلك الحرب في اليمن، وكذلك في قضية مقتل جمال خاشقجي وقمع المنشقين في بلادها».

خمسة أشهر لاتخاذ قرار

باختصار، بلينكن الذي لعب دوراً رائداً في المرحلة النهائية لإعداد الاتفاقية النووية مع إيران عام 2015، يعتقد أو يريد الإقناع بأنه سيكون من الممكن بالنسبة له التوفيق بين إعادة الارتباط مع إيران والحفاظ على المصالح الإسرائيلية كما يراها الإسرائيليون، وضبط بن سلمان.

الصعوبة الرئيسية التي تواجهها إدارة بايدن، هي أن التحالف الذي أقامه ترامب في الشرق الأوسط بين كل أولئك الذين يفكرون مثله، أي «بلدي أولاً»، يبدو قائماً على مصالح مشتركة قوية نسبياً. تحالف يجمع دولة إسرائيل التي لديها الكثير مما تقدمه لأصدقائها الجدد، وأنظمة أظهر «الربيع العربي» الأخير كم هي تخشى انتفاضة شعوبها.

ومع ذلك، يرى تريتا بارسي، محلل إيراني يعيش في الولايات المتحدة (وهو رئيس سابق للمجلس الوطني الإيراني-الأميركي)، أن أمام بايدن خمسة أشهر فقط، إلى غاية الانتخابات في إيران، لتطهير العلاقة الأميركية الإيرانية من الإرث الذي خلفه ترامب. فإذا تخلى عن ذلك، أو إذا تعثرت المحادثات، كما يقول، فإن هذه العلاقة «ستعرف تدهوراً خطيراً مما يزيد بشكل كبير في احتمال نشوب حرب».

ينشر بالتزامن مع «أوريان 21»
https://orientxxi.info/ar

الحدث

هونغ كونغ: اعتقال جماعي للمعارضين وإغلاق منابرهم

في أوسع عملية تطبيق لقانون الأمن القومي في هونغ كونغ، شنت الشرطة حملة اعتقالات غير مسبوقة، مستهدفة شخصيات معارضة للصين، كانت قد أجرت انتخابات تمهيدية لانتزاع السيطرة على البرلمان

أدى تكثيف الصين لحملة قمع المعارضة في هونغ كونغ، عبر اعتقال 53 شخصية معارضة، إلى رفع مستوى التوتر مع إدارة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، إذ اعتبر أنطوني بلينكن، الذي اختاره بايدن وزيراً للخارجية في إدارته المقبلة، أن عمليات التوقيف تمثل «هجوماً على الحقوق العالمية». وألقت شرطة هونغ كونغ، أمس الأربعاء، القبض على 53 شخصية معارضة، في أكبر عملية لسلطات المدينة منذ فرض قانون الأمن القومي فيها، الذي بدأ سريانه في 30 يونيو/ حزيران الماضي. وترتبط معظم التوقيفات بالانتخابات التمهيدية التي نظمتها المعارضة سعياً لانتزاع الغالبية في الانتخابات التشريعية، التي أجّلت بسبب انتشار فيروس كورونا، بعد أن كان مقرراً أن تُجرى في سبتمبر/ أيلول الماضي. وأكدت الشرطة أنه قبض على 53 شخصاً، بينهم محام أميركي، بتهمة «التخريب»، في عملية نفذها ألف عنصر.

ووصف وزير الأمن في هونغ كونغ جون لي التوقيفات بأنها «ضرورية»، مشيراً إلى أنها استهدفت مجموعة من الأشخاص الذين سعوا إلى «إغراق هونغ كونغ في هوة سحيقة»، مشدداً على أن السلطات لن تتهاون مع أي عمل تخريبي. ودافعت الحكومة الصينية، أمس الأربعاء، عن الاعتقالات، معلنة أن الموقوفين «قوى وأفراد من الخارج» يقوضون استقرار المدينة، ذات الحكم شبه الذاتي، وبكين. واعتبرت الناطقة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا شونينغ أن حرية مواطني هونغ كونغ لن تتأثر، بل «فقط حرية بعض القوى الخارجية والأفراد في هونغ كونغ، الذين يتعاونون في محاولة لتقويض استقرار الصين وأمنها».

وقال مصدران بارزان في الشرطة، طلبا عدم كشف اسميهما، لوكالة «فرانس برس»، إن «نحو 50» عملية اعتقال، نفذتها الوحدة المسؤولة عن التحقيق في المخالفات المتصلة بقانون الأمن. ووقع حسابات شخصيات بارزة في المعارضة، على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد أوقف 48 شخصاً، معظمهم بتهمة «التخريب».

وقال أنطوني بلينكن، الذي اختاره بايدن وزيراً للخارجية في إدارته المقبلة، إن توقيف شخصيات مؤيدة للديمقراطية في هونغ كونغ يمثل «هجوماً على الحقوق العالمية». وكتب، في تغريدة، أن «عمليات التوقيف الجماعية لمتظاهرين مؤيدين للديمقراطية هي هجوم على الذين يدافعون بشجاعة عن الحقوق العالمية». وأضاف أن «إدارة بايدن - نائبة الرئيس كامالا) هاريس ستقف إلى جانب شعب هونغ كونغ ضد حملة بكين الرامية إلى قمع الديمقراطية».

وأمس الأربعاء استهدفت مجموعة واسعة جداً من المعارضين في هونغ كونغ، تشمل برلمانيين سابقين مثل جيمس تو، وأندرو وان، ولام تشوك تينغ، وكلوديا مو، وناشطين أصغر سناً. ومن بين هؤلاء، الناشطة غوينيث هو، وهي صحافية سابقة تبلغ من العمر 30 عاماً، وتيفاني يوين، وهي عضو مجلس محلي تبلغ من العمر 27 عاماً. وأكد أقارب جوشوا ونغ، أحد أبرز الأشخاص المؤيدين للديمقراطية والمسجون حالياً، على حسابه في «فيسبوك» أنه جرى تفتيش منزله. كذلك فتشت الشرطة مكتب شركة محاماة تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. وألقي القبض على المحامي الأميركي جون كلانسي الذي يعمل لحساب هذه الشركة، وفق مصادر مطّلعة، وهو أول أميركي يُوقَف بموجب القانون الجديد. وقال كلانسي للصحافيين، فيما كانت الشرطة تقتاده: «أواصلوا العمل من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في هونغ كونغ».

كذلك استهدفت عملية الشرطة وسائل إعلام. وذكرت ثلاث مجموعات صحافية، هي «ستاند نيوز» و«أبل ديلي» و«إنمينديك»، أن عناصر من الشرطة حضروا إلى مقراتها. وقال المحامي أنطوني بابيدان، مؤلف كتاب عن الحركات الاجتماعية في هونغ كونغ: «إنها أوسع عملية هجوم حتى الآن ضد الديمقراطية في هونغ كونغ».

واتهم نايثان لو، وهو زميل لجوشوا ونغ، نُفي في يوليو/ تموز الماضي، السلطات بالسعي «لإطفاء شعلة المقاومة». لكن شخصيات مؤيدة للديمقراطية أوضحت أن التوقيفات مرتبطة بالانتخابات التمهيدية التي نظّمتها المعارضة في يوليو الماضي، قبل الانتخابات التشريعية، على أمل الاستفادة من شعبية التظاهرات. غير أن الحكومة أرجأت الانتخابات المقررة أساساً في سبتمبر الماضي بحجة تفشي الوباء، وكان الهدف من الانتخابات التمهيدية التي شارك فيها أكثر من 600 ألف من سكان هونغ كونغ (البالغ عددهم نحو 7 ملايين) تجنب تشتت أصوات المعارضة، وتسمية المرشحين الـ35 لمقاعد المجلس التشريعي (البرلمان المحلي) التي يحددها اقتراع عام، فيما يمنح 35 مقعداً وفقاً لنظام معقد يضمن بشكل شبه مؤكد أغلبية للكتلة المؤيدة لبكين. ووصفت بكين، وقتها، الانتخابات التمهيدية بأنها «استفزاز خطير». وحذّر مسؤولون صينيون، في ذلك الوقت، من أي محاولة للفوز بأغلبية وعرقلة سياسات الحكومة تعتبر «تخريباً» بموجب قانون الأمن القومي الجديد. وكان هذا القانون، الذي فرضته بكين، بمثابة رد على التظاهرات الحاشدة التي نظمت في 2019 ضد التدخل الصيني.

(فرانس برس، رويترز)

> اعتبرت الصين أن الموقوفين يقوّضون استقرار هونغ كونغ

أوقفت شرطة هونغ كونغ المحامي الأميركي جون كلانسي (Getty)

متابعة

إيران تجدد تهديد أميركا بانتقام «في عقر دارها»

لا تزال إيران تبعث برسائل تهديد لأميركا لقتلها قاسم سليماني، بالانتقام من داخل الولايات المتحدة، على وقع تدريبات عسكرية

طهران، واشنطن ـ **العربي الجديد**
صالح النعامي

رفع قائد «فيلق القدس» الإيراني إسماعيل قاآني مستوى التحدي للإدارة الأميركية، مهدداً بالانتقام لمقتل قائد «الفيلق» قاسم سليماني داخل الولايات المتحدة. وكرر قاآني، أمس الأربعاء، تهديداته بالانتقام لسليماني الذي قتله سلاح الجو الأميركي في بغداد في 3 يناير/كانون الثاني 2020 برفقة نائب رئيس «الحشد الشعبي» العراقي أبو مهدي المهندس. وهدد قاآني في مدينة كرمان، مسقط رأس سليماني، جنوبي إيران، الولايات المتحدة بالانتقام في «عقر دارها». وقال إن «هزيمتكم والانتقام منكم بدأ بعد الحادث»، مضيفاً: «لن تنالوا الهدوء في بيوتكم، وليس مستبعداً أن ننتقم منكم في عقر داركم». واعتبر أن ترامب والمتورطين في اغتيال سليماني «سيعيشون حياة سلمان رشدي»، وهو كاتب أصدر مؤسس الثورة الإسلامية في إيران، روح الله الخميني، في ثمانينيات القرن الماضي، فتوى بقتله بحجة «إهانة القرآن»، ويعيش في رقابة أمنية مشددة في بريطانيا.

في سياق متصل، كشفت شبكة «سي بي أس» الأميركية، مساء الثلاثاء، عن تهديد بضرب مبنى الكونغرس الأميركي، انتقاماً لمقتل سليماني. وذكرت أن العديد من المراقبين الجويين في نيويورك استمعوا، الإثنين الماضي، إلى تسجيل حصلت عليه الشبكة، يتضمّن تهديداً مخيفاً باستهداف مبنى الكابيتول انتقاماً لمقتل سليماني. وفي حين ما زال من غير الواضح من يقف وراء التسجيل، لفتت الشبكة إلى أن الإدارة الأميركية لا تعتقد أن التحذير من هجوم ما حقيقي، إلا أنه يتم التحقيق فيه باعتباره خرقاً لتردد الطيران.

وفيما تسيطر التهديدات على الأجواء الأميركية والإيرانية، كان الرئيس الإيراني حسن روحاني، يدعو خلال جلسة للحكومة في طهران أمس الأربعاء، الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن إلى اتباع سياسة أخرى تجاه طهران، من خلال العودة إلى الاتفاق النووي وإلغاء العقوبات القاسية التي فرضها الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب خلال العامين الأخيرين. وأكد روحاني أن «العقوبات والحرب الاقتصادية لم تنل من الشعب الإيراني، ونحن نواصل مسيرتنا بكل قوة، وإذا استسلم الطرف الآخر فنحن نرحب به». وقال لبايدن: «عندما تنفذون تعهداتكم فلا بشكل ذلك منّة علينا، حيث إنكم بذلك تكونون قد تخليتم عن أمر مخالف للقانون ويظهر أنكم قد ارتكبتم خطأ».

ووسط تصعيد متبادل بين طهران وواشنطن، والتحشيد العسكري الأميركي في المنطقة، كان الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد يحذر السلطات من وقوع حرب «قريبة». وقال نجاد، في رسالة إلى روحاني، إن «إجمالي التطورات والمواقف والأنباء المنتشرة في مختلف وسائل الإعلام العالمية تشير إلى أن هناك تخطيطاً لحرب مدمرة جديدة في منطقة الشرق الأوسط الحساسة والخليج»، مضيفاً أن هذه الحرب «في طريقها إلى التنفيذ في وقت قريب». وأكد أن «أي حرب تظهر فقط إرادة أعداء الشعوب وتحقق مصالحها، وتضر حتماً بمصالح شعوب ودول المنطقة. وفق وكالة «تسنيم» بعمليات الرصد على الحدود البرية، ومهاجمة أهداف جوية وبحرية وبرية. وأطلقت طائرات «كرار» المسيرة صواريخ «أذرخش» في اتجاه أهداف جوية افتراضية، كما نفذت هجمات بقنابل (82 MK) ضد أهداف بحرية سطحية.

في المقابل، كشفت إسرائيل جهودها الاستخبارية الهادفة إلى مراقبة الأوضاع في اليمن، تحسباً لإمكانية إقدام إيران على استغلال المليشيات الحوثية هناك في تنفيذ هجوم بستهدف عمقها الاستراتيجي. وذكر ملحق الشؤون الاستخبارية في صحيفة «هآرتس» يوسي ميلمان أن إرسال إسرائيل بمثل فقط رسالة ردع لإيران، بل إنه يحسّن من قدرة تل أبيب على جمع المعلومات الاستخبارية عما يجري في اليمن، ويمنح الجيش الإسرائيلي إنذاراً مبكراً قبل انطلاق هجوم من الأراضي اليمنية في اتجاه إسرائيل. واعتبر أن إسرائيل تفترض أن إيران، عندما تقرّر القيام بعمل انتقامي ضدها، فإنها ستعمل على عدم إبراز علاقتها بهذا العمل، عبر ما سماه «مجال الإنكار»، إذ إن من ضمن أنماط العمل، التي يمكن أن تقدم عليها طهران، إطلاق الشبكة، يتضمّن تهديداً مخيفاً باستهداف مبنى الكابيتول انتقاماً لمقتل سليماني. وفي حين ما زال من غير الواضح من يقف وراء التسجيل، لفتت الشبكة إلى أن الإدارة الأميركية لا تعتقد أن التحذير من هجوم ما حقيقي، إلا أنه يتم التحقيق فيه باعتباره خرقاً لتردد الطيران.

وفيما تسيطر التهديدات على الأجواء الأميركية والإيرانية، كان الرئيس الإيراني حسن روحاني، يدعو خلال جلسة للحكومة في طهران أمس الأربعاء، الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن إلى اتباع سياسة أخرى تجاه طهران، من خلال العودة إلى الاتفاق النووي وإلغاء العقوبات القاسية التي فرضها الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب خلال العامين الأخيرين. وأكد روحاني أن «العقوبات والحرب الاقتصادية لم تنل من الشعب الإيراني، ونحن نواصل مسيرتنا بكل قوة، وإذا استسلم الطرف الآخر فنحن نرحب به». وقال لبايدن: «عندما تنفذون تعهداتكم فلا بشكل ذلك منّة علينا، حيث إنكم بذلك تكونون قد تخليتم عن أمر مخالف للقانون ويظهر أنكم قد ارتكبتم خطأ».

ووسط تصعيد متبادل بين طهران وواشنطن، والتحشيد العسكري الأميركي في المنطقة، كان الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد يحذر السلطات من وقوع حرب «قريبة». وقال نجاد، في رسالة إلى روحاني، إن «إجمالي التطورات والمواقف والأنباء المنتشرة في مختلف وسائل الإعلام العالمية تشير إلى أن هناك تخطيطاً لحرب مدمرة جديدة في منطقة الشرق الأوسط الحساسة والخليج»، مضيفاً أن هذه الحرب «في طريقها إلى التنفيذ في وقت قريب». وأكد أن «أي حرب تظهر فقط إرادة أعداء الشعوب وتحقق مصالحها، وتضر حتماً بمصالح شعوب ودول المنطقة. وفق وكالة «تسنيم» بعمليات الرصد على الحدود البرية، ومهاجمة أهداف جوية وبحرية وبرية. وأطلقت طائرات «كرار» المسيرة صواريخ «أذرخش» في اتجاه أهداف جوية افتراضية، كما نفذت هجمات بقنابل (82 MK) ضد أهداف بحرية سطحية.

في المقابل، كشفت إسرائيل جهودها الاستخبارية الهادفة إلى مراقبة الأوضاع في اليمن، تحسباً لإمكانية إقدام إيران على استغلال المليشيات الحوثية هناك في تنفيذ هجوم بستهدف عمقها الاستراتيجي. وذكر ملحق الشؤون الاستخبارية في صحيفة «هآرتس» يوسي ميلمان أن إرسال إسرائيل بمثل فقط رسالة ردع لإيران، بل إنه يحسّن من قدرة تل أبيب على جمع المعلومات الاستخبارية عما يجري في اليمن، ويمنح الجيش الإسرائيلي إنذاراً مبكراً قبل انطلاق هجوم من الأراضي اليمنية في اتجاه إسرائيل. واعتبر أن إسرائيل تفترض أن إيران، عندما تقرّر القيام بعمل انتقامي ضدها، فإنها ستعمل على عدم إبراز علاقتها بهذا العمل، عبر ما سماه «مجال الإنكار»، إذ إن من ضمن أنماط العمل، التي يمكن أن تقدم عليها طهران، إطلاق

> كثفت إسرائيل جهودها الاستخبارية لمراقبة الأوضاع في اليمن

استعرضت مناورات المسيّرات الإيرانية (الأناضول)

صواريخ على جنوب إسرائيل انطلاقاً من شمال اليمن. وأوضح ميلمان أن اغتيال العالم النووي محسن فخري زادة، الذي يُتهم بتنفيذه كل من جهاز الموساد وشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان» دفع محافل التقدير في تل أبيب للاعتقاد بأن إيران ستردّ، مستدركاً أن فرص الردّ في الوقت القريب قليلة نسبياً، بسبب حالة الاستنفار السائدة لدى إسرائيل والولايات المتحدة.

وفي ما يتعلق بإمكانية أن تردّ إيران عبر استهداف المصالح الأميركية، أشار ميلمان إلى أن طهران تتوخى الحذر، على اعتبار أنها تعي أن أي عمل كبير، مثل مهاجمة سفارة أميركية أو إغراق سفينة في الخليج، سيفضي إلى ردّ أميركي «مؤلم وفوري»، مما يدفع الإيرانيين إلى محاولة القيام بـ «ردود رمزية» لحفظ ماء الوجه، مثل سيطرة البحرية الإيرانية على سفينة تحمل العلم الكوري في مضيق هرمز بدعوى أنها «مصدر للتلوث». وأشار إلى أن من بين الخطوات الأخرى التي أقدمت عليها إيران وتمثل رسالة للولايات المتحدة، قرار زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 20 في المائة في مفاعل «فوردو» تحت الأرضي، الذي يصعب على إسرائيل تدميره عبر غارة جوية، مشيراً إلى أن هذه الخطوة تسهل على طهران رفع نسبة التخصيب إلى 90% وهي النسبة التي تمكنها من إنتاج سلاح نووي.

وأعلن وزير الدفاع الإيراني العميد أمير حاتمي، في رسالة لوزراء دفاع أكثر من 60 دولة، أن «هناك أدلة دامغة على تورط الكيان الصهيوني في اغتيال فخري زادة». ودعا «المجتمع الدولي إلى إدانة هذا العمل غير القانوني والإجرامي وغير الإنساني». واعتبر أن «تجاهل هذه الجريمة يؤدي إلى تكرارها وانعدام الأمن في العالم»، مؤكداً «ضرورة معاقبة المخططين لهذه الجريمة والمنفذين لها». وشدد على أن «إيران تحتفظ بحق الرد عليها».

هل يبقى التصعيد مضبوطاً؟

صدام النظام والأكراد في الحسكة

تشهد مدينة القامشلي في محافظة الحسكة السورية، استنفاراً بين قوات النظام والمسلحين الأكراد، في ما يبدو انعكاساً لعدم تسليم «قسد» عين عيسى

أمين العاصي

تتجه العلاقة بين قوميي أكراد سورية والنظام إلى تصعيد كبير، قد يفضي إلى صدام عسكري في محافظة الحسكة في أقصى الشمال الشرقي من سورية، إذ تشهد مدينة القامشلي التي تضم عدداً كبيراً من الأكراد توتراً أمنياً منذ نحو أسبوع، على خلفية اعتقالات متبادلة من قبل أجهزة النظام الأمنية وقوات «الأشايس» الكردية، التي تعد بمثابة شرطة محلية تابعة لـ«الإدارة الذاتية» في شمال شرقي البلاد. وتدخّل الجانب الروسي لنزع فتيل التوتر بين الطرفين، وتمّ الاتفاق على إجراء عملية لتبادل الموقوفين أمس الأربعاء، بين قوى الأمن الداخلي (الأسايش) وقوات النظام، بوساطة روسية، وفق موقع «نورث برس» الإخباري. وكان موقع «نورث برس» قد أشار إلى أن مدينة القامشلي شهدت الثلاثاء استنفاراً أمنياً عقب إطلاق عناصر تابعين للنظام النار على نقطة تمركز لـ«الأسايش»، في حي حلكو وسط المدينة. من جهته، أشار المرصد السوري لحقوق الإنسان، إلى إصابة 4 عناصر من قوات النظام في مدينة القامشلي في اشتباكات محدودة مع القوات الكردية، موضحاً أن حواجز أمنية انتشرت على مداخل ومخارج المربع الأمني في المدينة، والذي يقع تحت سيطرة النظام السوري.

وتسيطر القوات الكردية على محافظة الحسكة، باستثناء مربعين أمنيين في مدينتي الحسكة والقامشلي وبعض القرى القريبة من المدينتين، إضافة إلى «الفوج 123» (فوج كوكب) قرب الحسكة، و«الفوج 154» (فوج طرطب) قرب مدينة القامشلي، ومطار القامشلي الذي تحول إلى قاعدة عسكرية روسية منذ أواخر العام 2019. كما تنتشر قوات النظام في مناطق عدة على الشريط الحدودي مع الجانب التركي، وفق اتفاق تركي - روسي أبرم أواخر العام 2019 إبان العملية العسكرية التركية في منطقة شرقي نهر الفرات.

وتدل المعطيات الميدانية إلى أن النظام غير قادر على الدخول بصدام عسكري واسع النطاق مع الجانب الكردي في محافظة الحسكة، إذ لا يملك القوات الكافية لذلك. ولا يريد النظام تصعيد الموقف أكثر، كي لا يخسر وجوده الشكلي في الشمال الشرقي من سورية، الأغنى بالثروات البترولية والزراعية والمائية.

وألقى الباحث السياسي المقرب من قوات «قسد»، أزاد حسّو، بالمسؤولية في أحداث مدينة القامشلي، على ميليشيا «الدفاع الوطني» التي تضم موالين للنظام، مشيراً في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن النظام نفسه «يحاول منذ فترة أن يتخلص من هذه الميليشيات لأنها تسبب له مشاكل مثلما تسبّب لقوات قسد». وبيّن حسّو أن الوضع في مدينة القامشلي «تحت السيطرة»، مشيراً إلى أن «قسد» حاصرت هذه الميليشيا داخل المربع الأمني، لافتاً إلى أن الجانب الروسي «تدخل». ورأى أن «ما جرى في القامشلي هو من تداعيات ما يجري في بلدة عين عيسى، إذ رفضنا تسليم البلدة، ولكن ذلك لم يتحقق، وأرادوا أن يسيئوا لنا باستخدام الدفاع الوطني لكي نرضخ ولكنهم فشلوا». ومن

تسيطر القوات الكردية على الحسكة (دليل سليمان/فرانس برس)

> النظام غير قادر على الدخول في صدام عسكري واسع

الواضح أن التوتر في الحسكة هو نتيجة انسداد الأفق أمام تفاهم بين التنظيمات القومية للأكراد السوريين والنظام الذي يطالب «قسد» التي تهمين عليها الوحدات الكردية، بتسليم منطقة شرقي نهر الفرات مقابل «حقوق ثقافية» للأكراد في المنطقة.

لكن «قسد» ترفض ذلك، مستندة إلى دعم كبير من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. ورفضت «قسد» أخيراً تسليم بلدة عين عيسى في ريف الرقة الشمالي للنظام السوري، على الرغم من الضغوط الروسية والتركية، ما يشير إلى أنها ليست بصدد التفكير في الوقت الراهن في التخلي عن أي منطقة انتزعتها من تنظيم «داعش».

من جهته، رأى الباحث السياسي المقرب من «الإدارة الذاتية» الكردية، إبراهيم مسلم، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه «طالما هناك تنافس بين الطرفين (النظام و«قسد») لزيادة النفوذ، سيكون هناك المزيد من الخلاف، وبالتالي صدام واسع، خصوصاً بعد الهجمات التركية الأخيرة على كل من عين عيسى وتل تمر». وأشار مسلم إلى أن الوسيط الروسي يؤكد أن قوات النظام موجودة في الحسكة لحماية الحدود السورية ضد التدخل التركي، ولكن «النظام ترك الاحتلال التركي وتفرد بقسد».

إلى ذلك، ينتظر وصول قائد بعثة حلف شمال الأطلسي في المنطقة، الأدميرال بيير أولسون، إلى قواعد التحالف في شرق الفرات في سورية، وذلك في خضم التوتر العسكري بين «قسد» وفصائل المعارضة السورية التابعة للجيش التركي في عين عيسى.